في إطار الانفراج السياسي الذي تستوجبه الظروف الراهنة

الجمعية تطالب بجعل حد لمعاناة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي، ومعاناة أسرهم بالإفراج الفوري عنهم

طالبت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في بيان صادر عن مكتبها المركزي يوم 20 مارس 2020، بجعل حد لمعاناة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي، ومعاناة أسرهم بالإفراج الفوري عنهم، "في إطار الانفراج السياسي الذي تستوجبه الظروف التي تمر منها بلادنا"، وفق تعبير البيان

وأضاف أنه بعد تدارسه للظروف الصعبة التي تعيشها بلادنا، كما هو الشأن بالنسبة لما تمر منه باقي بلدان العالم، من جراء انتشار فيروس كورونا " كوفيد 19"، ووقفه على ما قد تكون عليه الحالة في القادم من الأيام من مضاعفات أسوأ، إذا لم نقم بواجبنا كل حسب موقعه ومسؤوليته، مجتمعا مدنيا، أشخاصا ومؤسسات، قطاعا عموميا أو قطاعا خصوصيا، وإذا لم نلتزم بالقيم الإنسانية النبيلة التي ترتكز على مبادئ العدل والمساواة وحفظ الكرامة لكل المواطنين والمواطنات وضمان الحق في الصحة والحق في الحياة للجميع.

كما سجل المكتب المركزي بإيجابية انخراط المجتمع المدني ونشطاء الإعلام البديل في التحسيس والتوعية من أجل الحد من انتشار الوباء، ويثمن ما دعت له دورية رئاسة النيابة العامة بنفس التاريخ السالف الذكر حول البحث في إمكانية تسليم الأحداث المودعين في مراكز حماية الطفولة لأسرهم بما فيه المصلحة الفضلى للأطفال، ويثمن التدابير المقترح اتخاذها اتجاه السجناء التي جاءت مفصلة في بيان المرصد المغربي للسجون الصادر بخصوص جائحة فيروس كورونا المستجد؛

إلا أنه في المقابل، يستحضر، كالعديد من المنظمات الحقوقية الوطنية والدولية، وضعية سجناء الرأي والمعتقلين السياسيين ومعاناة أسرهم وذويهم إضافة إلى ما يتهدد حقهم في الحياة، في حال تعرضهم للمرض المستجد وانتشاره داخل السجون، خاصة أن أوضاعهم الصحية متدهورة، من جراء الإضرابات المتكررة والطويلة عن الطعام التي خاضها العديد منهم، وبعضهم لم يتوقف عن الإضراب إلا في الأيام القليلة الماضية، كما يستحضر وضعية أسرهم المضطرة لمواصلة تنقلاتها بين المدن لزيارة أبنائها في هذه الظروف التي تتطلب التزام البيوت والتقليل من التنقلات، مما يعرضها أيضا للمخاطر.

لذا، وفي إطار الانفراج السياسي الذي تستوجبه الظروف التي تمر منها بلادنا، وما تتطلبه من تدابير تخفف من أوضاع الاحتقان والاستياء العام التي تسود منذ اعتقالهم خاصة في مناطقهم؛ وبحكم ما تحتاجه بلادنا من تعبئة شعبية لرفع تحدي إنقاذ البلد من خطر محدق؛ وفي ظل ما تعرفه السجون المغربية من اكتظاظ وخصاص في المعدات والتجهيزات و نقص في شروط السلامة والوقاية الصحية؛ ونظرا لكون معتقلي الرأي والمعتقلين السياسيين على خلفية الاحتجاجات الشعبية السلمية التي عرفتها منطقة الريف، وغيرهم من المعتقلين السياسيين، لم يرتكبوا جرائم قد تهدد أمن وسلامة المواطنين وإنما اعتقلوا بسبب آرائهم ومواقفهم السياسية وأنشطتهم النضالية وكانوا ضحايا محاكمات غير عادلة، فإن مبادرة الإفراج عنهم ستشكل خطوة مهمة نحو خلق أجواء تشجع على تظافر جهود الجميع لرفع التحديات الخطيرة التي تواجه بلادنا في الوقت الراهن خاصة أن للعديد منهم القدرة على القيام بدور كبير في مناطقهم في تأطير المواطنين مساهمة في المجهود الوطني لمواجهة التحدي الذي ينتصب أمامنا جميعا. ومن أجل ذلك فان المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان:

1 - يطالب بجعل حد لمعاناة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي، ومعاناة أسرهم بالإفراج الفوري عنهم؛

2 - يدعو كافة الهيئات الحقوقية والنقابية والسياسية والشبيبية والنسائية والجمعوية الأخرى، إلى تكثيف الجهود من أجل العمل على إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي.

المكتب المركزي

الرباط، في 20 مارس 2020

الجمعية تستنكر قرار تنقيل إطار بوزارة الشباب والرياضة وتعتبره إجراء انتقاميا

عبر المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الانسان، في بلاغ له صادر يوم 20 مارس على قلقه البالغ، اتجاه التضييق الذي يعرفه العمل النقابي في قطاع الشبيبة والرياضة بوزارة الثقافة والشباب والرياضة، والمتمثل أساسا في عدم تجاوب الوزير مع الشغيلة بالقطاع، ورفضه استقبال تمثيلية النقابة الوطنية للشبيبة والرياضة، رغم مراسلتها إياه ومطالبتها بعقد لقاء، مما دفعها إلى عقد جلسة عمل مع فريق الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمجلس المستشارين.

وقد وصل هذا التضييق -يضيف البلاغ -حد تعرض الأستاذ بوعزة لمراحي مدير المركز الوطني للتخييم بالهرهورة، والكاتب العام للنقابة الوطنية للشبيبة والرياضة، يوم 15 مارس 2020، لتنقيل تعسفي وانتقامي، وغير مبرر بأي سند قانوني تحت مبرر ضرورة المصلحة، من مقر عمله بالهرهورة إلى مدينة بنسليمان، في ظل الظروف الصعبة التي تعيشها بلادنا مع انشار فيروس كورونا المستجد؛

وبعد الاتصال بالأستاذ بوعزة لمراحي واستحضارا منه للظرف العصيب الذي تمر منه بلادنا والذي يستوجب من الدول اتخاذ تدابير تخفف من أوضاع الاحتقان والاستياء والتضييق على العمل الحقوق والنقابي في إطار الانفراج السياسي المنشود، عبر المكتب المركزي عما يلي:

- اعتباره هذا التنقيل منافيا لما تنص عليه المادة 9 من مدونة الشغل والتي تمنع كل مس بالحريات والحقوق المتعلقة بالممارسة النقابية ...وكل تمييز بسبب الرأي السياسي، أو الانتماء النقابي. كما تضرب بنود اتفاقيتا منظمة العمل الدولية رقم 111 و135 الخاصتان على التوالي بمنع التمييز في مجال الاستخدام والمهنة وتوفير الحماية والتسهيلات لممثلي العمال، وهما الاتفاقيتان المصادق عليهما من طرف المغرب؛

- تضامنه اللامشروط والمطلق مع المناضل والنقابي الأستاذ بوعزة لمراحي المعروف في أوساط قطاع الشباب والرياضة والمجتمع المدني والنقابي والسياسي بجديته وكفاءته في العمل الاداري والتربوي خدمة لمصلحة الشباب والطفولة؛

- استنكاره لهذا القرار التعسفي الذي يندرج في إطار التضييق على العمل النقابي ببلادنا، وعلى الأصوات المنتقدة والمعارضة؛

- مطالبته وزارة الشباب والرياضة والثقافة والاتصال بالتراجع الفوري عن هذا القرار المتسرع احتراما للقانون وإنصافا للأستاذ بوعزة لمراحي.

لأحتجاجه على التمييز في إغلاق محله مصدر قوته

تم اعتقال الرفيق ياسين فلات مناضل شبيبة النهج الديمقراطي بخنيفرة

تم صباح يوم الخميس 19 مارس 2020، اعتقال الرفيق ياسين فلات مناضل شبيبة النهج الديمقراطي بخنيفرة عضو الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، من المحل الذي يمتهن فيه الحلاقة بعد أن داهمته لجنة تقودها قائدة المقاطعة الثانية بخنيفرة، مرفوقة بأعوان السلطة وعنصريْ أمن، حيث طلب من الرفيق إغلاق محله.

وبعد اخباره اللجنة أن مورد رزقه الوحيد لإعالة وبصعوبة أسرته الصغيرة ووالديه وأخواته هو الحلاقة، وأن إغلاق المحل يعني موت هؤلاء جوعا في ظل غياب بدائل كفيلة بضمان حقهم في الغذاء والدواء...

ولما احتج على استهدافه دون غيره على اعتبار وجود محلات أخرى للحلاقة والبقالة مفتوحة، ولم تقصدها السلطات لحثها على الإغلاق كما فعلتْ معه، مما اعتبرَه انتقائية وتعسف في حقه.

وعقب سماعهما خبر إيقافه، بادر كل من رئيس فرع خنيفرة للجمعية المغربية لحقوق الإنسان والكاتب العام للفرع، بالتوجه إلى القيادة للتقصي في أسباب التوقيف وللمطالبة بالافراج عنه علما أنه المعيل الوحيد لأسرته (زوجته وأبويه...)، والحلاقة هي مصدر قوتهم اليومي. تم إخبارهما لاحقا أن هناك تعليمات تدعو إلى ضرورة متابعته وتحرير محضر في حقه؛ لأنه تمرد على قرار السلطات، ليتابع بعدها في حالة اعتقال بإشهار تهمة إهانة موظف أثناء مزاولته لعمله في حقه. التهمة الجاهزة.

ومن المعلوم أن الرفيق ياسين فلات مناضل حقوقي وناشط في حركة 20 فبراير، متواجد مع الحركات الاحتجاجية، ويبدع في فن الراب...

- لا لاستغلال الأزمة في الانتقام.

- الحرية للرفيق ياسين فلات، الحرية للرفيق بودا ولكافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي،

الحسين ب